

## سلطنة عُمان

يحرّم النظام الأساسي للدولة التمييز على أساس العقيدة ويحمي حق ممارسة الشعائر الدينية شريطة ألا تتسبّب ممارسة هذه الشعائر في الإخلال بالنظام العام، ومن الناحية العملية قامت الحكومة بشكل عام بتنفيذ هذه الحماية على أرض الواقع. كما ينص القانون على أن الإسلام هو دين الدولة وأن الشريعة الإسلامية هي أساس التشريع.

طبقت الحكومة بشكل انتقائي قيوداً قانونية سائدة على حق ممارسة العبادة الجماعية. ولم يطرأ أي تغيير على وضع احترام الحكومة للحرّيات الدينية خلال الفترة التي شملها هذا التقرير.

لم ترد تقارير هامة عن أية إساءات أو تمييز اجتماعي على خلفية الانتماء الديني أو العقائدي أو ممارسة الشعائر.

واصلت حكومة الولايات المتحدة الإعراب عن مخاوفها حيال ما يُزعم عن تأخر الحكومة في تلبية مطالب بعض الجماعات الدينية بالحصول على أماكن للاجتماع. وقد حافظت سفارة الولايات المتحدة على وجود علاقات مع الجاليات الدينية المحلية ومع زعمائها، وشجّعت مبادرات الحوار بين الأديان.

## القسم الأول: التوزيع الديني للسكان

تبلغ مساحة الدولة 119,498 ميل مربع، ويبلغ تعدادها السكاني 2,7 مليون نسمة، من ضمنهم ما يقرب من المليون وافد. ولا تحظى الحكومة بأية إحصاءات عن الانتماء الديني للسكان، إلا أن جميع المواطنين تقريباً مسلمون يتبعون إما المذهب الإباضي أو المذهب السنوي. ويشكل المسلمون الشيعة أقلية صغيرة لكنها مدمجة بشكل جيد في المجتمع العماني وتتمثل أقل من 5 بالمائة من إجمالي عدد السكان وتتركز في منطقة العاصمة وعلى طول الساحل الشمالي للبلاد. والإباضية هي مذهب من المذاهب الإسلامية يختلف عن المذهب الشيعي والمذاهب السنوية "التقليدية"، وقد كان من الناحية التاريخية المذهب الديني المهيمن في البلاد، وينتمي السلطان إلى الطائفة الإباضية.

أما الغالبية العظمى من غير المسلمين فهي من العمال الأجانب والوافدين من جنوب آسيا، وذلك بالرغم من وجود جاليات صغيرة من أصول عرقية هندية من حصلوا على الجنسية العمانية وهم عموماً هنود ويسريحيون.

وتقدر نسبة الجاليات الدينية المسلمة غير الإباضية ما بين 25 و50 بالمائة من تعداد السكان وتشتمل على المسلمين السنة والشيعة، وكذلك عدة جماعات من الهندوس والبوذيين والسيخ والبهائيين واليسريحيين. وتتركز الجاليات المسيحية في المناطق الحضرية الكبرى في مسقط وصحار وصلالة، وتضم أتباع الكنيسة الرومانية الكاثوليكية والأرثوذكس الشرقيين ومختلف الطوائف البروتستانتية. وتميل هذه الجماعات لتنظيم نفسها على أساس لغوية وعرقية. وهناك ما يزيد عن 50 مجموعة مسيحية وغيرها من

## مُهَامٌ

الجماعات والجمعيات المسيحية المختلفة التي تنشط في منطقة مسقط وضواحيها. كما يوجد ثلاثة معابد هندوسية معترف بها رسمياً ومعبدان لطائفة الشيخ في مسقط، فضلاً عن معابد إضافية تتواجد في موقع العمل التي تكون فيها الجماعة الدينية المحلية كبيرة بشكل كاف يدعم تلك المعابد.

### القسم الثاني : وضع احترام الحكومة للحرية الدينية

#### الإطار القانوني السياسي

يرجى الرجوع إلى الملحق (ج) في تقارير ممارسات حقوق الإنسان عن الدولة للإطلاع على وضع الحكومة تجاه قبول المعايير القانونية الدولية.

<http://www.state.gov/g/drl/rls/hrppt/2010/appendices/index.htm>

يوفر النظام الأساسي للدولة الحماية لحق ممارسة الشعائر الدينية شريطة لا تسبب ممارسة هذه الشعائر في الأخلاقيات العامة، وقد قالت الحكومة بشكل عام بتنفيذ هذه الحماية على أرض الواقع. كما ينص النظام الأساسي على أن الإسلام هو دين الدولة وأن الشريعة الإسلامية هي أساس التشريع، ويحظر التمييز على أساس العقيدة.

تقوم المحاكم المدنية في الدولة بالبت في القضايا التي يحكمها قانون الأحوال الشخصية والأسرة، ولكن القانون يعفي غير المسلمين من الالتزام بأحكامه في الأمور المرتبطة بالأسرة أو الأحوال الشخصية، مما يسمح لهم بالتماس حكم وفقاً للقوانين الدينية الخاصة بعقيدتهم. ويجوز للMuslimين الشيعة الفصل في قضايا الأسرة والأحوال الشخصية بموجب الفقه الشيعي دون اللجوء إلى المحاكم، إلا أنهم يحتفظون بحق إحالة قضائهم إلى المحاكم المدنية في حال عدم توصلهم إلى حل.

يُحرم الأب الذي يرتد عن الإسلام من حقوقه الأبوية على أبنائه بموجب قانون الأحوال الشخصية والأسرة. ولا تعتبر الردة جريمة جنائية أو مدنية.

سمحت الحكومة لأفراد الجاليات غير المسلمة بالمحافظة على صلات تربطهم بزمائهم المنتسبين لنفس المذهب خارج البلاد، كما أتاح لهم القيام برحلات للخارج لأغراض دينية.

وبالرغم من قيام الحكومة بتسجيل الديانة على شهادات الميلاد، إلا أنها لا تسجل ذلك على أي وثائق رسمية أخرى لإثبات الهوية.

وأكد مسؤولون في وزارة الأوقاف والشؤون الدينية على عدم وجود قيود على عدد الجماعات التي يمكن تسجيلها. ويتحتم على الجماعات الدينية الجديدة التي لا تتنمي لأي من الجاليات المعترف بها الحصول على موافقة الوزارة قبل أن يتم تسجيلها. وبالرغم من عدم قيام الحكومة بنشر القوانين أو اللوائح أو المعايير التي تُمنح الموافقة بموجبها، إلا أن الوزارة تأخذ بعين الاعتبار وبشكل عام حجم الجماعة

## مُهَاجِرَاتٌ

وأساسها اللاهوتي ونظامها العقائدي، وأيضاً مدى توفر الفرص الأخرى للعبادة وذلك قبل أن تمنح موافقتها. وتتبني الوزارة معايير مشابهة قبل منح موافقتها على تكوين جماعات مسلمة جديدة.

يتعين تسجيل كافة المنظمات الدينية لدى وزارة الأوقاف والشؤون الدينية. وتعترف الوزارة بالكنيسة البروتستانتية العمانية، والأبرشية الكاثوليكية العمانية، ومركز الأمانة (الذي يجمع أعضاء من طوائف مسيحية عدّة)، ومعبد ماهاجان الهنودسي، وشركة أنوار الغبيراء للتجارة في مسقط (السيخ) كرعاة رسميين للجاليلات الدينية غير المسلمة. ويتعين على الجماعات التي تسعى للتسجيل أن تطلب الحصول على مكان للاجتماع والعبادة من إحدى هذه المنظمات الراعية، والتي تقع على عائقها مسؤولية تسجيل مدى التزام الجماعة العقائدي وأسماء زعمائها وعدد أعضائها الناشطين، وتقوم بتقديم هذه المعلومات إلى الوزارة.

ويتعين تسجيل كافة زعماء الجماعات الدينية لدى وزارة الأوقاف والشؤون الدينية. وبموجب عملية الترخيص الرسمية للأئمة يحظر على الأعضاء العاديين غير المصرح لهم أن يؤمّوا الصلاة في المساجد. ويجوز للأعضاء العاديين من الجاليلات غير المسلمة أن يقودوا شعائر العبادة إذا كانوا مصنفين كزعماء في طلب التسجيل الخاص بجماعتهم الدينية.

تدفع الحكومة رواتب بعض الأئمة الإلحاديين والستة، ولكنها لا تدفع رواتب الأئمة الشيعة أو الزعماء الدينيين غير المسلمين.

ويحق للمواطنين مقاضاة الحكومة لمخالفتها حق ممارسة الشعائر الدينية التي لا تخل بالنظام العام؛ إلا أن هذا الحق لم يُمارس في المحاكم قط.

يُحظر بأمر القانون على كافة الجماعات الدينية التبشير علانية، ولكن بالرغم من ذلك تسمح الحكومة لكافة الجماعات الدينية بالتبشير سراً داخل دور عبادة ومراكيز للدعوة الإسلامية مسجلة قانوناً.

ويُسمح للجاليلات غير المسلمة بممارسة معتقداتها الدينية دون تدخل بشرط إقامة هذه الممارسات تحديداً فوق أراضي تبرع بها السلطان لغرض ممارسة الشعائر بشكل جماعي. وفي عام 2006 أصدرت وزارة الأوقاف والشؤون الدينية تعليمياً ملزماً قانوناً للزعماء الدينيين غير المسلمين والبعثات الدبلوماسية غير المسلمة تؤكد فيه على حق الأفراد في ممارسة نشاطاتهم الدينية بما يتوافق مع قيمهم وعاداتهم وتقاليدهم. كما ينص التعليم على عدم السماح بإقامة التجمعات ذات الطابع الديني في المساكن الخاصة أو في أيّة أماكن أخرى غير دور العبادة المصرح بها من قبل الحكومة؛ إلا أن الحكومة لم تطبق ذلك الحظر بشكل فعال.

يتحتم على الجماعات الدينية الحصول على موافقة من أجل تشييد أو تأجير مبانٍ، أو أن تقام هذه المباني على أراضٍ تبرعت بها الحكومة. علاوة على ذلك، يجب أن تُبنى المساجد بحيث لا تقل المسافة بين مسجد وآخر عن كيلومتر واحد (0,6 ميل).

## مُهَامٌ

يفرض قانون العقوبات عقوبة بالسجن والغرامة على أي شخص يجهر بسب الله أو أنبيائه، أو من يرتكب إهانة شفهية أو كتابية بحق جماعة دينية، أو من يعكر صفو تجمع ديني مصرح به قانوناً.

يُسمح للنساء بارتداء الحجاب (غطاء الرأس الإسلامي) في الصور الفوتوغرافية المستخدمة رسمياً، ولكن لا يُسمح لهن بارتداء النقاب (الحجاب الإسلامي الذي يغطي الوجه) في هذه الصور.

تشترط وزارة الأوقاف والشؤون الدينية على الجماعات الدينية الحصول على موافقتها قبل إصدار مطبوعات دينية خارج نطاق عضويتها؛ ولا يختلف هذا النظام عن شرط الحصول على موافقة الحكومة على أية مطبوعات في البلاد. وعلى الجماعات الدينية إحاطة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية علمًا قبل استيراد مواد دينية بالإضافة إلى تقديم نسخة من تلك المواد إلى الوزارة لحفظها في الملفات؛ إلا أن الوزارة لا تراجع كافة المواد الدينية المستوردة بقصد الموافقة عليها.

كما تحظر الوزارة على الأجانب الوافدين إلى البلاد بتأشيرات سياحية تقديم الوعظ أو التعليم أو قيادة شعائر العبادة؛ وسمحت الحكومة بدخول رجال الدين القادمين من الخارج إلى البلاد لأغراض تتعلق بالتعليم أو قيادة شعائر العبادة وذلك تحت رعاية منظمات دينية مسجلة، والتي دورها يتعين عليها التقدم بطلب إلى وزارة الأوقاف والشؤون الدينية قبل أسبوع واحد على الأقل من موعد زيارة رجل الدين للحصول على موافقة.

يعد تدريس الدراسات الإسلامية إلزامياً لطلاب المدارس العامة من المسلمين من مرحلة الروضة وحتى الصف الثاني عشر. ويعفى الطالب غير المسلمين من هذا الشرط، وتقوم العديد من المدارس الخاصة بتوفير دراسات دينية بدائلية.

تعتبر الحكومة المناسبات الدينية التالية أعياداً وطنية: عيد الأضحى، ورأس السنة الهجرية، والمولد النبوى الشريف، والإسراء والمعراج، وعيد الفطر.

## القيود المفروضة على الحرية الدينية

احترمت الحكومة الحرية الدينية من الناحية القانونية والعملية ولكن مع وجود بعض القيود. وطبقت الحكومة بشكل انتقائي قيوداً قانونية سائدة على حق ممارسة الشعائر الدينية بشكل جماعي.

تقدمت كنيسة "لاتر داي ساينتس" (مورمون) بطلب للحصول على الاعتراف الرسمي بها في شهر نوفمبر/2009، ولكن طلبهما مازال معلقاً حتى نهاية الفترة التي شملها هذا التقرير.

تمت الموافقة على معبد هندوسي ومعبد للسيخ (غوردوارا) إضافيين خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير.

لا يسمح بالتجمعات ذات الطابع الديني في المساكن الخاصة أو في أية أماكن أخرى غير دور العبادة المصرح بها من قبل الحكومة، إلا أن وزارة الأوقاف والشؤون الدينية لم تطبق الحظر على ممارسة

## ُعُمان

الشعائر الدينية الجماعية في الأماكن غير المرخصة إلا عند تلقيها شكاوى. وبشكل عام، التزمت الكنائس والمعابد طوعاً بهذا الحظر، ووفرت أماكن ضمن مجمعاتها من أجل ممارسة شعائر العبادة؛ غير أن عدم توفر المكان الكافي في الأماكن المرخصة من قبل الحكومة لإقامة شعائر العبادة الجماعية ظل يحدّ من عدد المجموعات التي تستطيع ممارسة عقائدها.

وقد سمحت الحكومة لبعض الجماعات الخاصة بالترويج للحوار بين الأديان والمشاركة فيه.

وcameت وزارة الأوقاف والشئون الدينية بمرافقة الخطب التي يلقاها الأئمة في المساجد للتأكد من عدم تطرقهم لموضوعات سياسية. كما ألزمت الحكومة جميع الأئمة بالتقيد في خطبهم بإطار النصوص الموحدة التي تقوم الوزارة بتوزيعها شهرياً.

هذا ولم ترد تقارير عن وجود انتهاكات في الدولة، ويشمل ذلك السجناء أو المعتقلين الدينيين.

## التحسينات والتطورات الإيجابية في مجال احترام الحرية الدينية

اتخذت الحكومة عدة خطوات لتشجيع التسامح وتعزيز التفاهم بين الأديان، كان أبرزها من خلال علاقتها بجامعة كامبريدج. فقد واصل جلاله السلطان دعمه لكرسي الذي أسسه جلالته بهبة منه والذي يحمل اسم "كرسي صاحب الجلاله السلطان قابوس بن سعيد للديانات الإبراهيمية". والتقى مسؤولون من وزارة الأوقاف والشئون الدينية بوفد يضم شخصيات دينية بروتستانتية، وقد اشتمل هذا الحدث على اجتماع مع مسؤولين رفيعي المستوى بوزارتي الخارجية والأوقاف والشئون الدينية. كما واصلت الحكومة، عبر وزارة الأوقاف والشئون الدينية، طبع مجلة بعنوان "التسامح"، وهي مطبوعة دورية تهدف إلى توسيع رقعة الحوار داخل الدين الإسلامي وتشجيع إجراء مناقشة تتسم بالاحترام للاختلافات بين الإسلام والأديان والثقافات الأخرى وتشتمل على مقالات لعلماء دين مسيحيين ومسلمين ويهود وهنود. وقامت وزارة الأوقاف والشئون الدينية بإنناج وثائق بعنوان "التسامح الديني في عُمان" والذي يعرض مدى اتساع الخبرة الدينية في الدولة، وذلك عن طريق إظهار كيفية التعايش السلمي للمسلمين والمسيحيين والهنود والطوائف الدينية الأخرى مع بعضها البعض على مر التاريخ العماني وحتى يومنا هذا.

## القسم الثالث: وضع الأعمال الاجتماعية التي تؤثر على التمتع بالحرية الدينية

لم ترد تقارير هامة عن أية إساءات أو تمييز اجتماعي على خلفية الانتماء الديني أو العقائدي أو ممارسة الشعائر.

ويذكر أن هناك مجموعة محلية للحوار بين الأديان تركز على تعزيز التفاهم بين المسلمين والمسيحيين قامت بشكل منظم برعاية برامج تبادل لزعماء الديانتين، واستضافت علماء مقيمين، وعملت عن كثب مع وزارة الأوقاف والشئون الدينية على العديد من مشروعاتهم.

## مُهَاجِر

وانتسعت تغطية كل من الصحف المملوكة للدولة والخاصة للقضايا الدينية، وتناولت بإيجابية الحوار بين الأديان كما حثت على تسامح الطوائف الإسلامية فيما بينها وبين الإسلام والأديان الأخرى.

### القسم الرابع: سياسة الحكومة الأمريكية

استمرت سفارة الولايات المتحدة في التعبير عن قلقها لوزارة الأوقاف والشؤون الدينية بشأن ضيق المساحة المتوفرة للعبادة والتي نتجت عن حظر الحكومة إقامة الشعائر الدينية الجماعية داخل المساكن الخاصة، كما حثت الحكومة على الموافقة على الطلبات التي تقدمها أي جماعة دينية بشأن الحصول على مكان للاجتماع. كما عملت السفارة بشكل وثيق مع وزارة الأوقاف والشؤون الدينية لتشجيع الحوار بين الأديان وبين الثقافات المختلفة، واجتمعت بشكل منتظم مع ممثلين عن جماعات إسلامية وغير إسلامية لبحث المخاوف المتعلقة بالحرية الدينية.

وقد أرسى سعادة السفير علاقات مع زعماء الجاليات الدينية في السلطنة؛ كما حافظ كبار موظفي السفارة على وجود علاقات عمل جيدة مع جهات حكومية دينية وزعماء منظمات دينية وجماعات تبني الحوار بين الأديان.